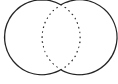


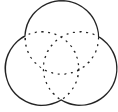
## نظرة عامة



الشفافية:

100/ 61

(درجة مؤشر الموازنة المفتوحة)



مشاركة الجمهور:

100/ 4

الرقابة على الموازنة:

100/ 39

## نبذة عن المسح

سيكون للقرارات المعنية بالموازنة الحكومية - الضرائب المفروضة، والخدمات التي يجب تقديمها، ومقدار الديون التي يجب تحملها - عواقب وخيمة على جميع أفراد المجتمع. وإذا وفرت الحكومات المعلومات والقنوات اللازمة للجمهور لتمكينه من المشاركة في هذه القرارات، يمكننا أن نضمن بصورة أفضل أن الأموال العامة ستُنفق على تحقيق المصالح العامة.

إن مسح الموازنة المفتوحة هو أداة البحث الوحيدة في العالم التي تتميز بكونها مستقلة وقابلة للمقارنة وقائمة على الحقائق وتستخدم المعايير المتفق عليها دوليًا لتقييم إمكانية وصول الجمهور إلى معلومات موازنة الحكومة المركزية؛ والفرص الرسمية المتاحة أمام الجمهور للمشاركة في عملية الموازنة الوطنية؛ ودور مؤسسات الرقابة على الموازنة، مثل: الهيئات التشريعية ومكاتب التدقيق الوطنية، في عملية الموازنة ذاتها.

يساعد المسح المجتمع المدني المحلي على تقييم حكومته والتشاور معها بشأن الإبلاغ وكيفية استخدام الأموال العامة. يغطي الإصدار الثامن من مسح الموازنة المفتوحة 120 دولة.

يُرجى زيارة [www.internationalbudget.org/open-budget-survey](http://www.internationalbudget.org/open-budget-survey) لمعرفة المزيد من المعلومات، بما في ذلك منهجية مسح الموازنة المفتوحة (OBS) الكامل، والتقارير العالمية والإقليمية لعام 2021، والنتائج المعنية بجميع البلدان التي شملها المسح، ومستكشف البيانات.

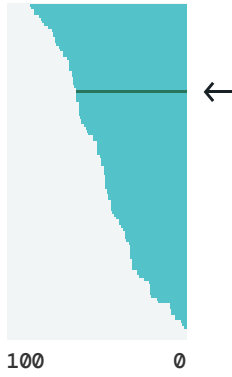
# الشفافية

يقيس هذا الجزء من مسح الموازنة المفتوحة إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بكيفية قيام الحكومة المركزية بزيادة الموارد العامة وإنفاقها ويتم تقييم مدى توفر ثماني وثائق أساسية للموازنة على الإنترنت، وتوقيتها وشموليتها باستخدام 109 مؤشرات ذات وزن مماثل بحيث تحصل كل دولة على مقياس من 0 إلى 100. وتشير درجة الشفافية 61 أو أكثر إلى أن الدولة من المرجح أن تنشر ما يكفي من المواد لدعم النقاش العام حول الموازنة.

حصل الأردن على درجة شفافية 61 (من 100)

## مقارنة درجة الشفافية الأردن مع الدول الأخرى

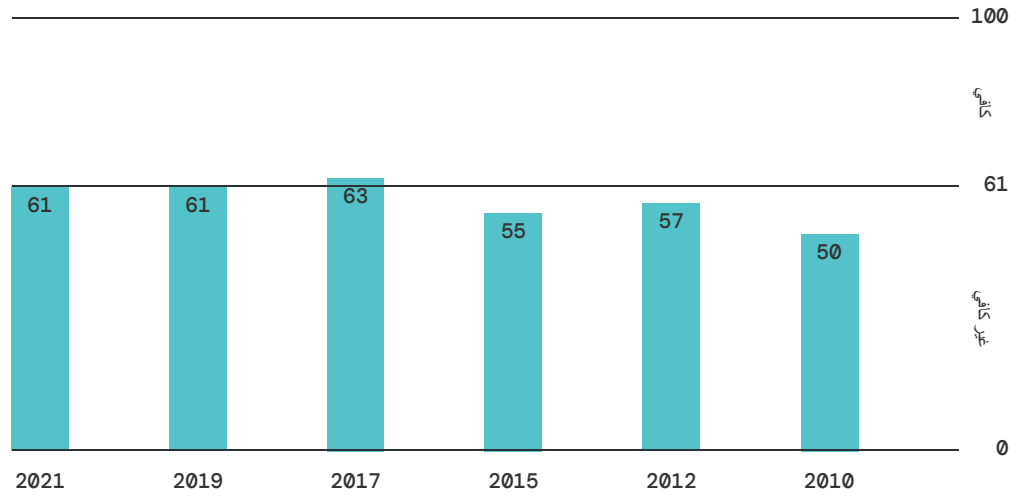
ترتيب الأردن: 32 من 120 دولة



الدرجة	الدولة	المعدل العالمي
45		المعدل العالمي
61	الأردن	
48	المغرب	
43	مصر	
42	تونس	
23	المملكة العربية السعودية	
9	لبنان	
6	العراق	
3	الجزائر	
2	قطر	
1	السودان	
0	اليمن	

100 كافي 61 غير كافي 0

## كيف تغيرت درجة الشفافية في الأردن بمرور الوقت؟



## توفر وثائق الموازنة للجمهور

KEY
● متاح للجمهور
● تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره عبر الإنترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط
○ لم يتم إنتاجه

الوثيقة	2010	2012	2015	2017	2019	2021
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	○	○	●	●	●	●
التقارير السنوية	●	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	○	●	●	●
تقرير نهاية السنة	●	●	●	●	●	●
تقرير التدقيق	●	●	●	●	●	●

## ما مدى شمولية محتوى وثائق الموازنة التي اتاحها الأردن للجمهور؟

KEY	
100 / 61-100	●
100 / 41-60	●
100 / 1-40	●

وثيقة الموازنة الرئيسية	الغرض من المستند ومحتوياته	السنة المالية التي تم تقييمها	درجة محتوى المستند
البيان التمهيدي للموازنة	كشف المعلومات الواسعة للسياسات المالية قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتحديد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون.	2021	33
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفاصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة.	2020	68
الموازنة المقررة	الموازنة التي تم اعتمادها من السلطة التشريعية.	2020	89
موازنة المواطنين	إصدار مبسط وأقل فنيةً لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة التابعين للحكومة مصمم خصيصاً لنقل المعلومات الرئيسية إلى الجمهور.	2020	67
التقارير السنوية	تتضمن على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها والديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ والتي يتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر.	2020	74
المراجعة نصف السنوية	تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف السنة المالية بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية وتوقعات نتائج الموازنة.	2020	تم نشره في وقت متأخر
تقرير نهاية السنة	يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية السنة المالية ويحتوي على تقييم للتقدم المحرز في إنجاز أهداف سياسة الموازنة.	2019	62
تقرير التدقيق	صادر عن جهاز الرقابة العليا، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.	2019	67

درجة الشفافية في الأردن (61) لعام 2021 مماثل إلى حد كبير من الدرجة التي حصل عليها في عام 2019

### التوصيات

يجب على الأردن وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين شفافية الموازنة:

- نشر المراجعة نصف السنوية على الإنترنت في الوقت المناسب.
- تحسين شمولية البيان التمهيدي للموازنة.

# مشاركة الجمهور

إن الشفافية وحدها غير كافية لتحسين الحكم وتعتبر المشاركة العامة الشاملة أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج الإيجابية المرتبطة بزيادة شفافية الموازنة.

كما يُقيّم مسح الموازنة المفتوحة الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة الهادفة في مختلف مراحل عملية الموازنة ويبحث في ممارسات الجهاز التنفيذي للحكومة المركزية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا باستخدام 18 مؤشر متساوي في الوزن، بما يتماشى مع مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية ومبادئ المشاركة العامة في السياسة المالية وتحسب درجات كل دولة على مقياس من 0 إلى 100،

الدرجة التي حصل عليها الأردن في المشاركة العامة هي 4 (من 100).

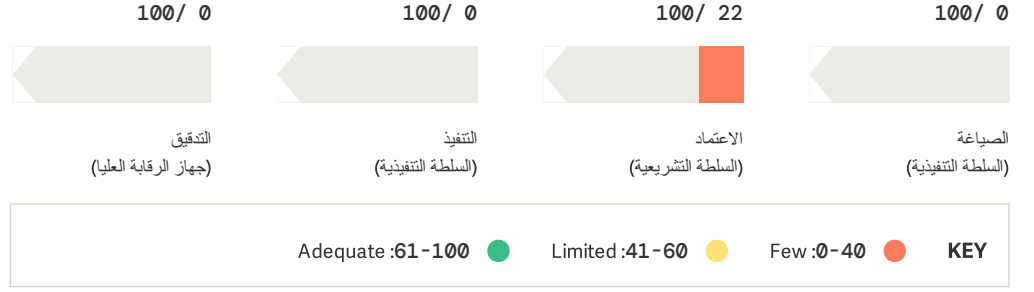
## مقارنة مشاركة الجمهور في الأردن مع الدول الأخرى

الدرجة	الدولة
14	المعدل العالمي
19	مصر
15	تونس
7	المغرب
4	الأردن
4	السودان
0	الجزائر
0	العراق
0	لبنان
0	قطر
0	المملكة العربية السعودية
0	اليمن

100 كافي 61 غير كافي 0

لمزيد من المعلومات حول ممارسات مشاركة الجمهور الجيدة من جميع أنحاء العالم، يرجى [مراجعة هنا](#)

## حجم فرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة



### التوصيات

لزيادة تعزيز مشاركة الجمهور في عملية الموازنة، ينبغي على إدارة الموازنة العامة في الأردن أن تعطي الأولوية للإجراءات التالية:

- وضع آليات تجريبية لإشراك الجمهور أثناء صياغة الموازنة ورصد تنفيذ الموازنة.
- الانخراط بنشاط مع المجتمعات الضعيفة والممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل مباشر أو من خلال منظمات المجتمع المدني التي تمثلهم

أنشأت البرلمان في الأردن جلسات استماع عامة متعلقة بالموافقة على الموازنة السنوية ولكن ينبغي أن يعطي الأولوية أيضاً للإجراءات التالية:

- السماح لأي فرد من الجمهور أو أي من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم خلال جلسات الاستماع إلى مقترح الموازنة قبل اعتماده.
- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى تقرير التدقيق.

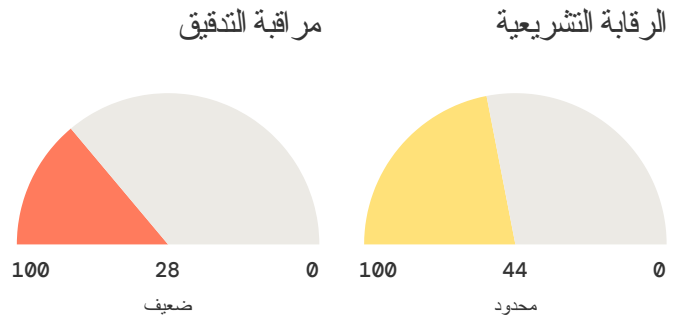
يجب على ديوان المحاسبة الأردني وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين مشاركة الجمهور في عملية الموازنة:

- وضع آليات رسمية للجمهور للمساعدة في وضع برنامج التدقيق الخاص به والمشاركة في تحقيقات التدقيق ذات الصلة.

# الرقابة على الموازنة

يتناول مسح الموازنة المفتوحة الدور الذي تقوم به الجهات التشريعية ومؤسسات التدقيق العليا (SAIs) في عملية الموازنة ومدى قيامها بالرقابة؛ ويتم تسجيل درجات كل دولة على مقياس من 0 إلى 100 وفقاً لـ 18 مؤشراً يتمتعون بنفس القدر من الأهمية. إضافةً إلى ذلك، يجمع المسح معلومات تكميلية عن المؤسسات المالية المستقلة (انظر المربع أدناه).

توفر الهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا في الأردن رقابة ضعيفة خلال عملية الموازنة مع درجة رقابة مركبة 39 (من 100). وفيما يلي نطاق الرقابة على كل مؤسسة على حدة:



KEY: Adequate: 61-100 (Green), Limited: 41-60 (Yellow), Few: 0-40 (Red)

## التوصيات

يوفر البرلمان في الأردن رقابة ضعيف خلال مرحلة التخطيط للموازنة ورقابة محدود أثناء مرحلة التنفيذ، ولتحسين الرقابة يجب ووضع الإجراءات التالية كأولويات:

- يتعين على السلطة التشريعية مناقشة سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية واعتماد التوصيات الخاصة بالموازنة القادمة.
- يجب تقديم مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية إلى المشرعين قبل شهرين على الأقل من بدء سنة الموازنة، لإعطاء البرلمان ولجانته الوقت الكافي لمعاينته ونشر تقارير مرفق بها تحليلهم للمقترح عبر الإنترنت.
- يتعين على اللجان التشريعية فحص تنفيذ الموازنة السنوية ونشر التقارير ونتائجها على الإنترنت.
- خلال الممارسة، التأكد من استشارة السلطة التشريعية قبل أن تقوم السلطة التنفيذية بتقليل النفقات نظراً للعجز في الإيرادات.
- يتعين على اللجنة التشريعية فحص تقرير التدقيق ونشر التقرير ونتائجها على الإنترنت.

من أجل تعزيز الاستقلال وتحسين الرقابة على التدقيق من قبل ديوان المحاسبة الأردني، يوصى باتخاذ الإجراءات التالية:

- يتعين الحصول على موافقة السلطة التشريعية أو القضائية لتعيين وإقالة رئيس جهاز الرقابة العليا.
- ضمان أن يكون لدى جهاز الرقابة العليا التمويل الكافي لأداء مهامه، على النحو الذي تحدده أي جهة مستقلة (على سبيل المثال، السلطة التشريعية أو القضائية).
- ضمان مراجعة عمليات التدقيق من قبل وكالة مستقلة.

### الممارسة الناشئة المتمثلة في إنشاء مؤسسات مالية مستقلة

الأردن ليس لديها مؤسسة مالية مستقلة، يتزايد الاعتراف بالمؤسسات المالية المستقلة باعتبارها جهات مستقلة ذات قيمة وغير حزبية تقدم المعلومات إلى السلطة التنفيذية و/أو البرلمان خلال عملية الموازنة.

لا يتم تسجيل هذه المؤشرات في مسح الموازنة المفتوحة.



# المنهجية

- لم يتم تقييم سوى الوثائق المنشورة والأحداث والأنشطة أو التطورات التي حدثت حتى 31 ديسمبر 2020 في مسح الموازنة المفتوحة لعام 2021.

- ويستند المسح إلى استبيان تم إجراؤه في كل دولة بواسطة خبير استشاري مستقل في الموازنة:

الشركاء - الأردن

Sweifieh, Ali Nasouh Al Taher Street, AL-Kamal Building no. 22, Third Floor

A.fayyad@partners-jordan.org; m.swidat@partners-jordan.org

- ولزيادة تعزيز البحث، يقوم أيضاً خبير مستقل مجهول الهوية باستعراض مسودة الاستبيان الخاصة بكل دولة، بالإضافة إلى ممثل عن إدارة الموازنة العامة في الأردن